

Distr.: General
9 September 2016
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الحادية والسبعون
البند ٩٩ (هـ) من جدول الأعمال المؤقت*
نزع السلاح العام الكامل

الصلة بين نزع السلاح والتنمية

تقرير الأمين العام

إضافة**

المحتويات

الصفحة

٢	ثالثا - المعلومات الواردة من الحكومات
٢	عمان
٢	رابعا - الرد الوارد من الاتحاد الأوروبي

* A/71/150.

** وردت المعلومات المدرجة في هذا التقرير بعد صدور التقرير الرئيسي أو تعذر لأسباب فنية تجهيزها في وقت يتيح إدراجها في ذلك التقرير.



الرجاء إعادة استعمال الورق

280916 220916 16-15757 (A)



ثالثا - المعلومات الواردة من الحكومات

عمان

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٥ تموز/يوليه ٢٠١٦]

تشرف البعثة الدائمة لسلطنة عمان بإبلاغكم أن حكومة عمان تبذل الجهود في مجال نزع السلاح وتنظيم التسليح على الصعيد المحلي، من خلال مختلف الآليات، والكيانات، والإدارات المشتركة التي تنسق مع العناصر العسكرية.

وسلطنة عمان أيضا من أوائل البلدان في المنطقة التي وقعت العديد من الاتفاقات والبروتوكولات الدولية المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل ونزع السلاح، بالإضافة إلى تأييد المبادرات الدولية الرامية إلى تعزيز السلام والأمن في جميع أنحاء العالم، ما يعكس التزامها بالتنمية المستدامة والبيئة وحماية الإنسان.

وتجدر الإشارة إلى أن سلطنة عمان لا تستورد أسلحة الدمار الشامل من أي نوع أو تقوم بإنتاجها أو إدارتها أو تخزينها.

وبالتالي فإن السلطنة تمضي في تنفيذ سياساتها بشأن الحفاظ على التنمية في جميع القطاعات والميادين، بوسائل شتى، من قبيل تعزيز الوعي بالعلاقة بين نزع السلاح والتنمية.

رابعا - الرد الوارد من الاتحاد الأوروبي

[الأصل: بالإنكليزية]

[٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦]

نزع السلاح والتنمية مسألتان مترابطتان، ولا سيما فيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي يزعم انتشارها استقرار المجتمعات ويعوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويستجيب الاتحاد الأوروبي في استراتيجيته المتعلقة بمكافحة التكديس غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والمتاجرة غير المشروعة بها، التي اعتمدها مجلس الاتحاد الأوروبي في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، لمسألة تكديس تلك الأسلحة وذخائرها والمتاجرة غير المشروعة بها، ويؤكد الحاجة إلى وضع سياسات أمنية وإغاثية متسقة.

وفي متابعة ملموسة للاستراتيجية بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، يقوم الاتحاد الأوروبي بتقديم الدعم المالي إلى الأنشطة الملموسة ذات الصلة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي تهدف إلى التصدي للتهديدات الأمنية التي تشكلها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر غير الخاضعة للمراقبة على الصُّعد الوطني والإقليمي والعالمي. وتتناول الأنشطة المعنية على وجه الخصوص تحسين الأمن المادي وإدارة المخزونات، وتدمير الفائض والكميات المصادرة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتعقب الأسلحة المستعادة في مناطق النزاع. كما أن الاتحاد الأوروبي يدعم ماليا أنشطة مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، ويدعم، بشكل أعم، تدابير بناء الثقة والشفافية بشأن عمليات نقل الأسلحة، التي يمكن أن تساهم في الحد من سباق التسلح. وفي هذا الصدد، يمكن الإشارة إلى دعم الاتحاد الأوروبي لمعاهدة تجارة الأسلحة.

ويعمل مختلف الصكوك المالية المتصلة بالتنمية، يمول الاتحاد الأوروبي أيضا المشاريع المتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في إطار الجهود الأكبر التي يبذلها لبناء السلام بعد انتهاء النزاع.

وبالإضافة إلى الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، يمول الاتحاد الأوروبي أيضا مشاريع نزع السلاح فيما يتعلق بالألغام المضادة للأفراد والأسلحة الكيميائية. وجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أطراف في الاتفاقيات ذات الصلة التي تحظر الألغام الأرضية والأسلحة الكيميائية وتقتضي من الدول الأطراف تدميرها. ويقدم الاتحاد الأوروبي دعمه على وجه الخصوص إلى عدد من الدول الأطراف لكي تكمل عملية تدمير تلك الأسلحة.